الأمم المتحدة S/2020/837

مجلس الأمن

Distr.: General
28 August 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخا من الإحاطة التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن بيان رئيس المجلس ردا على الأسئلة التي طرحتها بعض الوفود فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 25 آب/أغسطس 2020، بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين".

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس مجلس الأمن

051020 010920 20-11244 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، نيكولاي ملادينوف

أخاطب مجلس الأمن اليوم عقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والذي أوقف خطط الضم الإسرائيلية لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة، والذي يشمل تطبيع العلاقات بين البلدين. وقد رحب الأمين العام بهذا الاتفاق، آملا أن يتيح فرصة للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين للتواصل مجددا.

إن التزام إسرائيل بتعليق الضم يزيل تهديدا مباشرا كان من شأنه أن يؤدي إلى قلب عملية السلام والاستقرار الإقليمي. وقد دعا الأمين العام إسرائيل باستمرار إلى التخلي عن هذه الخطط. فالضم يشكل أخطر انتهاك للقانون الدولي ويغلق الباب فعليا أمام استئناف المفاوضات ويدمر إمكانية قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وحل الدولتين نفسه.

كما أن الاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ينطوي على إمكانية تغيير الديناميات في جميع أنحاء المنطقة. فهو يخلق فرصا جديدة للتعاون في وقت يواجه فيه الشرق الأوسط والعالم مخاطر جسيمة جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغذية نزعة التطرف. وسيخلق الاتفاق فرصا اقتصادية وفرصا للسلام.

وآمل أن يلهم الاتفاق أيضا القادة من جميع الأطراف لإعادة الانخراط بصورة بناءة في مفاوضات مجدية لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولم تتغير المعايير المرجعية لحل النزاع – فهي تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية والقانون الدولي. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال حل الدولتين الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

إن اليوم ليس الوقت المناسب لليأس إزاء القضية الفلسطينية. فقد أُوقفت خطط الضم. وفي الواقع، فإن الوقت قد حان لمضاعفة الجهود والتواصل بنشاط أكبر من أي وقت مضى مع القادة في الشرق الأوسط، وكي يتواصل القادة الفلسطينيون والإسرائيليون مجددا بصورة بناءة. ومن المؤسف أننا ما زلنا نواجه سلسلة من التحديات المتعددة المستويات على أرض الواقع، حيث أن عودة ظهور جائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل لا تزال تشكل مصدر قلق كبير. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الدعم للفلسطينيين في التصدي للجائحة، بما في ذلك عن طريق سد الثغرات الحرجة في الإمدادات والمعدات الطبية.

وفي الوقت نفسه، فإن الاقتصاد الفلسطيني يتهاوى. والآن وقد أُزيل خطر الضم الوشيك، آمل أن تستأنف القيادة الفلسطينية قبول إيراداتها من التخليص الجمركي وأن توفر متنفسا للاقتصاد المنهك.

وفي الآونة الأخيرة، تدهورت الحالة الأمنية في غزة أيضا، وهو اتجاه ربما يصبح من المستحيل عكسه قريبا. ومن الضروري إعادة التأكيد على اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه مصر والأمم المتحدة والذي أثبت فعاليته منذ آب/أغسطس 2018. وستستمر جهود الوساطة؛ غير أنه يساورني القلق لأن نشاط المقاتلين والبالونات الحارقة والصواريخ وتدهور الحالة الإنسانية داخل القطاع، كلها عوامل تقوض بسرعة الترتيبات القائمة.

وخلال الشهور الماضية، تدهور اقتصاد غزة تدهوراً شديداً. وأدى تسبب القيود ذات الصلة بكوفيد-19 في وقف عبور العمال والتجار إلى إسرائيل وفي منع تحويلات الإيرادات إلى مُصدري غزة إلى زيادة أثر تدابير الإغلاق المستمرة والانقسام الداخلي الفلسطيني وحكم حماس المستمر منذ أكثر من عقد. كما أن غياب التعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في الوقت الحالي قد أبطأ تنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية وفُقدت وظائف.

ويواصل مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة والأطراف لتلبية الاحتياجات في غزة والضفة الغربية المحتلة. وفي 28 تموز/يوليه، أصدر فريق الأمم المتحدة القطري خطة استجابة المنظومة الإنمائية لكوفيد-19، والتي حددت التدخلات الحاسمة التي ستنفذها الأمم المتحدة خلال فترة الـ 12 إلى 18 شهرا المقبلة لدعم الحكومة الفلسطينية. وأشجع الدول الأعضاء أيضا على دعم هذه الجهود.

وتشارك الأمم المتحدة بنشاط في الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والإنسانية المترتبة على قرار السلطة الفلسطينية بوقف كل أشكال التنسيق مع إسرائيل ردا على التهديد بالضم. وكما ورد في تقرير الشهر الماضي، توصلت الأمم المتحدة إلى اتفاقات مع الحكومة الفلسطينية لتيسير عمليات التسليم الحيوية للمعونة الإنسانية والمعدات ذات الصلة. وتم التوصل أيضا إلى اتفاقات مع إسرائيل لتبسيط إجراءاتها الإدارية المتعلقة بتلك الواردات في ضوء أزمة كوفيد-19.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن التنسيق بين الأمم المتحدة وجميع الأطراف بشأن استيراد الإمدادات الإنسانية يسير على ما يرام. ولكن مستويات التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لا تزال دون المستوى الطبيعي. وقد أثر ذلك على تقديم المساعدة وكذلك على توفير الخدمات للسكان الفلسطينيين. ولحسن الحظ، وبعد تأخيرات طفيفة، تم أيضا إنشاء آلية لدعم نقل المرضى الذين يحتاجون إلى علاج طبي خارج غزة.

وأود أن أعيد التأكيد على أن تحمل الأمم المتحدة لأي مسؤوليات إضافية ينبغي أن يكون محدودا ومحدد زمنيا وألا يكون مصمما ليحل محل أدوار ومسؤوليات السلطة الفلسطينية أو حكومة إسرائيل. وما زلت قلقا جدا من أن تعليق التنسيق – ولا سيما تحويلات الإيرادات – لا يمكن أن يستمر لفترة أطول كثيرا دون أن يتسبب في عواقب إنسانية واقتصادية خطيرة.

وكما أشرت سابقا، فإن التوترات في غزة تتصاعد من جديد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق مسلحون نحو 20 صاروخا باتجاه إسرائيل وأطلقوا نحو 270 من البالونات التي تحمل عبوات حارقة، مما تسبب في اندلاع مئات الحرائق وأجبر بعض المدنيين على الجلاء عن منازلهم. وألحقت شظايا الصواريخ التي اعترضتها منظومة القبة الحديدية أضرارا بسيارة ومنزلين في بلدة سديروت الإسرائيلية. وأصيب ستة مدنيين بجروح طفيفة أثناء ركضهم إلى المأوى.

ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بضرب أهداف لحماس وحقول زراعية وأطلق نحو 80 صاروخا وقذيفة، حيث أُفيد بإصابة خمسة أشخاص – أربعة أطفال وامرأة واحدة. وعقب إحدى هذه الهجمات، عُثر على قذيفة إسرائيلية غير منفجرة في مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مخيم الشاطئ للاجئين. وقد صنف جيش الدفاع الإسرائيلي هذا الحادث على أنه قيد الاستعراض.

وأكرر التأكيد على أن إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة بصورة عشوائية باتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويجب أن يتوقف فورا. وبالمثل، لا ينبغي أبداً استهداف الأطفال والمدارس من قبل أي طرف، كما ينبغي ألا يتعرض الأطفال للعنف.

وردا على الزيادة الحادة في عدد البالونات الحارقة، قيدت إسرائيل في 11 آب/أغسطس نقل بعض السلع وأوقفت نقل مواد البناء عبر معبر كرم أبو سالم إلى داخل غزة. وفي 12 آب/أغسطس، أوقفت السلطات الإسرائيلية جميع شحنات الوقود حتى إشعار آخر، بما في ذلك الوقود الذي تموله الجهات المانحة. ونتيجة لذلك، أغلقت محطة توليد الكهرباء في غزة أبوابها، مما أدى إلى انخفاض حاد في إمدادات الكهرباء إلى ثلاث ساعات في اليوم. ويؤثر ذلك تأثيرا شديدا على الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك معالجة مياه الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب النظيفة. كما يؤثر على المرافق الصحية والمدارس والظروف في بعض مراكز الحجر الصحي التي تؤدي دورا حاسما في الجهود المبذولة لمنع تفشي مرض فيروس كورونا في قطاع غزة، لا سيما بالنظر إلى التقارير التي وردت أمس عن حالات مرض فيروس كورونا الأولى التي تم تحديدها خارج مراكز الحجر الصحي في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت إسرائيل منطقة الصيد في غزة تماما في 16 آب/أغسطس. ويوم أمس طلبت الأمم المتحدة من إسرائيل، بعد سماعها أنباء حالات جديدة من كوفيد-19 في غزة، إعادة تسليم الوقود الذي تموله قطر إلى قطاع غزة، من أجل المساعدة على منع حدوث أزمة صحية كبيرة.

وقد أظهر هذا التصعيد الأخير مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تنفيذ حلول طويلة الأجل من أجل غزة. ويعيش السكان الإسرائيليون القريبون من قطاع غزة في خوف دائم، وهم يشاهدون أراضيهم تحترق وأطفالهم يهربون إلى الملاجئ. ويعاني السكان الفلسطينيون في غزة من ظروف اقتصادية لا تطاق، وهم محرومون من حرية التنقل ويعانون من العزلة السياسية. وقد حددت عمليات الإغلاق وجولات التصعيد حياتهم لأكثر من عقد من الزمان. وهناك ضرورة أخلاقية لإنهاء جميع أنشطة المقاتلين في غزة، واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ورفع الإغلاقات الإسرائيلية. ولكن الحلول السياسية التي يجب أن يقدمها القادة لا تلوح في الأفق على الإطلاق. وعوضا عن ذلك نشهد خليطا من الجهود الإنسانية الحاسمة التي تُبذل من يوم إلى يوم، ومن شهر إلى شهر، ومن سنة إلى أخرى، لمنع نشوب الحرب ومحاولة الحفاظ على حياة مليوني فلسطيني يائس في غزة.

وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قتل ثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفل وامرأة، وجرح 47 آخرون، من بينهم طفلان وامرأة، في اشتباكات وهجمات وعمليات تفتيش واعتقال وحوادث أخرى. وأصيب سبعة إسرائيليين، من بينهم جنديان وطفل واحد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حادث مأساوي، قتلت امرأة فلسطينية تبلغ من العمر 23 عاماً بالذخيرة الحية في منزلها في جنين خلال عملية قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية وما تلاها من اشتباكات مع السكان الفلسطينيين المحليين. ووردت ادعاءات متناقضة بشأن المسؤولية عن إطلاق النار، حيث ينكر كل من قوات الأمن الإسرائيلية والسكان المحليين استخدام الذخيرة الحية.

وفي 13 آب/أغسطس، أصدرت سلطات الادعاء في إسرائيل لائحة اتهام ضد خمسة من ضباط شرطة الحدود بشأن 14 تهمة تتعلق بإساءة المعاملة الجسيمة، بما في ذلك الاعتداء والسرقة. وأظهر شريط فيديو أُتيح في وقت لاحق ضرباً وحشياً غير مقبول وإهانة للمحتجزين الفلسطينيين. وفي 16 آب/أغسطس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 18 عاماً فأصابته بينما كان يحاول،

حسبما أفادت به التقارير، إلقاء زجاجة حارقة على قبر راحيل بالقرب من بيت لحم. وفي اليوم التالي، قُتل فلسطيني آخر بالرصاص في البلدة القديمة بالقدس، بينما كان يقوم بطعن ضابط شرطة حدود إسرائيلي، وقد أصيب الضابط بجروح متوسطة.

وفي حادث مؤسف آخر يتعلق بشخص ذي إعاقة، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 60 عاما ويعاني من إعاقة سمعية وكلامية، وأصابته بجروح في 17 آب/أغسطس، عند نقطة تفتيش قلنديا عندما لم يستجب لنداءاتها بالتوقف. وفي 20 آب/أغسطس، توفي صبي فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاماً بعد أن أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليه، حسبما ورد في التقارير، بالقرب من قرية دير أبو مشعل، إلى الغرب من رام الله. وأفيد عن إصابة فلسطينيين آخرَيْن. وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أن الثلاثة كانوا يستعدون لإلقاء زجاجات المولوتوف، وأنهم أضرموا النار في إطارات، لمهاجمة المركبات المارة.

وأكرر التأكيد على أن القوة المميتة ينبغي ألا تستخدم إلا كملاذ أخير، في مواجهة تهديد وشيك بالموت أو إصابة خطيرة، ووفقا لمبدأ التناسب. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى التحقيق في هذه الحوادث.

وفي خضم أزمة كوفيد-19، حدثت زيادة مقلقة في جرائم العنف داخل المجتمعات المحلية الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، فضلا عن حوادث العنف التي شاركت فيها قوات الأمن الفلسطينية والمدنيون، حيث قُتل عدة أشخاص رميا بالرصاص في الأسابيع الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، أفادت المنظمات الفلسطينية التي تركز على العنف الجنساني في الضفة الغربية أيضا بزيادة حادة في حالات قتل الإناث. وأحث السلطات الفلسطينية على تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنساني، تمشيا مع التزاماتها.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتكب المستوطنون 20 هجوما ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة أربعة أشخاص بجروح وإلحاق أضرار بالممتلكات. وفي 12 آب/أغسطس، هاجم المستوطنون قوات الأمن الإسرائيلية خلال عملية لهدم مبان في موقع أمامي بالقرب من مستوطنة يتسهار. ونفذ الفلسطينيون 27 هجوما ضد مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين في الضفة الغربية، مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص بجروح وإلحاق أضرار بالممتلكات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية 72 مبنى مملوكا للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية، مما شرد 89 شخصا، من بينهم 32 امرأة و 40 طفلا، وألحق الضرر بـ 20 شخصا آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، قام 11 فلسطينياً بهدم مبانيهم بأنفسهم لتجنب فرض غرامات إضافية عليهم. وفي 10 آب/أغسطس، ألغت محكمة العدل العليا في إسرائيل أمراً عقابيا بهدم منزل فلسطيني متهم بقتل جندي إسرائيلي في شهر أيار/مايو. وأكدت المحكمة أن حقوق زوجة الجاني وأطفاله ستتضرر بشكل غير متناسب إذا ما جرى الهدم.

وبالانتقال بإيجاز إلى المنطقة، قتل في لبنان أكثر من 180 شخصا في أعقاب الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت في 4 آب/أغسطس، ولا يزال 30 شخصا في عداد المفقودين، وجرح الآلاف. وهناك ما يقرب من 000 300 شخص بحاجة إلى المأوى. ولا يزال التحقيق اللبناني جاريا في الانفجار بمساعدة خبراء من فرنسا وروسيا وتركيا والولايات المتحدة. وفي أعقاب مؤتمر المانحين الدوليين الذي اشتركت فرنسا

والأمم المتحدة في عقده في 9 آب/أغسطس، والذي تم فيه التعهد بتقديم 300 مليون دولار تقريبا من المعونة، جمع نداء عاجل للأمم المتحدة صدر في 14 آب/أغسطس مبلغا آخر قدره 565 مليون دولار للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش.

واستمرت الاحتجاجات الشعبية، في حين تتواصل المشاورات غير الرسمية بشأن تشكيل حكومة جديدة، عقب استقالة حكومة رئيس الوزراء حسن دياب في 10 آب/أغسطس. وفي الوقت نفسه، تفاقمت عدوى كوفيد-19، مما أدى إلى تنفيذ عملية إغلاق في لبنان شملت البلد بأكمله. وفي 18 آب/أغسطس، أصدرت المحكمة الخاصة بلبنان حكمها في قضية عياش وآخرين، فيما يتعلق بهجوم عام 2005 الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و 21 آخرين، وأدانت المحكمة عياش، في حين برأت المتهمين الثلاثة الآخرين لعدم كفاية الأدلة.

وفي حين ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة عموما، لوحظت توترات على طول الخط الأزرق، بما في ذلك انتهاك وقف الأعمال العدائية في 27 تموز/يوليه. وتواصل القوة الحفاظ على الاستقرار ونزع فتيل التوتر، بما في ذلك من خلال جهودها للاتصال والتنسيق مع الطرفين.

وبالانتقال إلى مسألة الجولان، تصاعدت حدة التوتر بين إسرائيل وسورية في 2 و 3 آب/أغسطس. وفي 2 آب/أغسطس، شن جيش الدفاع الإسرائيلي ضربة، مما أسفر عن مقتل أربعة أفراد من الجانب برافو بالقرب من خط وقف إطلاق النار. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه شن هجوما على أهداف تقع شرق السياج التقني الإسرائيلي لإحباط محاولة لوضع متفجرات في تلك المنطقة. وفي اليوم التالي، تولت القوة، بناء على طلب السلطات السورية، تيسير قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية باسترجاع رفات الأشخاص الأربعة الذين قتلوا. وفي 3 آب/أغسطس، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي صواريخ من طائرة هليكوبتر عبر خط وقف إطلاق النار على الجانب برافو، وأبلغ القوة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قد ضرب أهدافا للقوات المسلحة السورية ردا على محاولة الهجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الليلة السابقة. وتواصل القوة العمل مع الطرفين لمنع تصعيد الحالة وتذكيرهما بالتزامهما باحترام اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974.

في الختام، أود أن أحث على ألا نغفل عن المتغيرات المتدهورة على أرض الواقع. فغزة تترنح على شفا تصعيد كبير آخر مع إسرائيل. والضفة الغربية المحتلة تتمزق تحت العديد من الضغوط الاقتصادية والسياسية. ولا يزال توسيع المستوطنات وأعمال الهدم مستمرين ولا تزال جائحة كوفيد-19 تؤثر تأثيرا مدمرا على المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي.

وهذا هو الواقع الصارخ للحالة الراهنة. ومن دون حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، لن يكتمل السلام الإقليمي. ولا يمكن تجاهل التطلعات الوطنية المشروعة لخمسة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغزة. وقد آن الأوان منذ زمن كي نعمل جميعا مع الطرفين من أجل تحقيق السلام قبل فوات الأوان. ولهذا السبب، يجب استكشاف كل سانحة وإتاحة الفرصة لكل فكرة ومناقشتها والتحاور بشأنها إذا أردنا الخروج من دائرة البيانات والدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات والعمل على إيجاد حل حقيقي يكون مستداما ومتوافقا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

أشكر المنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته، وأشكره وفريقه على جهودهم الدؤوبة.

نرحب بالإعلان الأخير بشأن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ونشيد بدور الولايات المتحدة البناء في ذلك الصدد. ومن الواضح أن الإعلان عن تعليق خطط إضفاء الطابع الرسمي على ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أننا نحث إسرائيل على التخلي عن تلك الخطط نهائيا. فأي ضم بغض النظر عن حجمه ومُسماه سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كما ذكرنا من قبل. ولذلك، لن نعترف بأي تغييرات في حدود عام 1967 غير تلك التي يتفق عليها الطرفان. ولا شك في أنه ستكون للضم عواقب على الأمن في الميدان وفي المنطقة على نطاق أوسع. ولكن الأهم من ذلك أن الضم سيقوض بشكل خطير إمكانية التوصل إلى حل الدولتين ويغلق الباب أمام المفاوضات مستقبلا.

إن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة لن يفيد البلدين فحسب، بل سيشكل كذلك لبنة هامة للسلام والاستقرار في المنطقة الأوسع. ولا يمكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط من دون حل دائم للمسألة الفلسطينية. ونأمل أن يؤدي الاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة إلى تهيئة فرص للإسرائيليين والفلسطينيين لإعادة التواصل. ونكرر دعوتنا في ذلك الصدد إلى المصالحة بين الفلسطينيين.

وسنظل ملتزمين بحل تفاوضي وقابل للتطبيق، يقوم على وجود دولتين ويتأسس على المعايير المتفق عليها دوليا والقانون الدولي. وينبغي لجميع الأطراف أن تأتي إلى طاولة المفاوضات، من دون شروط مسبقة، وأن تستأنف مفاوضات مجدية. وتشجع بلجيكا جميع الجهود الدولية والمتعددة الأطراف الرامية إلى استئناف المحادثات بشكل مجد شريطة أن تكون متوافقة تماما مع القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا وأن تراعي كذلك التطلعات المشروعة لكلا الجانبين. ونؤيد تأييدا كاملا جهود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي ينتمي الاتحاد الأوروبي إلى عضويتها.

وفي غياب منظور بشأن هذا السلام العادل والدائم، تظل الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية على أرض الواقع تتدهور. ويساورنا قلق بالغ إزاء حوادث العنف الأخيرة في غزة والضفة الغربية. وندين الهجمات الإرهابية والعنف من جانب جميع الأطراف. ويجب احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ الضرورة والتمييز والتناسب في استخدام القوة، احتراما كاملا. وندعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة ووافية في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال.

عقب إطلاق صواريخ وبالونات حارقة من غزة على إسرائيل، أوقفت السلطات الإسرائيلية دخول معظم السلع إلى غزة، بما في ذلك الوقود، ومنعت الوصول إلى منطقة الصيد على طول ساحل غزة. وندعو كلا الجانبين إلى تخفيف حدة التوتر وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونشيد بجهود الأمم المتحدة ومصر في ذلك الصدد.

إن هذه التطورات لا تؤدي إلا إلى زيادة معاناة الشـــعب الفلســـطيني في غزة. وندعو إلى إنهاء الإغلاق وفتح المعابر بالكامل، مع معالجة شـواغل إسـرائيل الأمنية المشـروعة. وعلى خلفية مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة من دون عوائق. وفي ذلك الصـــدد، أعيد تأكيد دعم بلجيكا الثابت لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـــغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

في الختام، أود أن أعرب عن قلق بلجيكا إزاء تأثير كوفيد-19 على الأرض الفلســـطينية المحتلة، ولا ســـيما على الأطفال. وندعو جميع الأطراف إلى الإفراج الفوري وغير المشـــروط عن جميع الأطفال الفلسطينيين المحتجزين وإلى وقف إيداع أطفال جدد مرافق الاحتجاز.

البيان الثاني للممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

أود أن أعرب أولا عن تقديري للجهود التي تبذلها الرئاسة الإندونيسية خلال هذه الأوقات العصيبة. وأؤكد لكم، السيد الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل لكم ولفريقكم.

تأسـف بلجيكا أسـفا عميقا للحالة الراهنة، التي يمكن أن تشـكل تهديدا لحسـن سـير عمل مجلس الأمن وسلطته ونزاهته. وكما سبق ذكره في الرسالة التي أُرسلت إليكم، السيد الرئيس، فإن بلجيكا لا تعترف بشـرعية الإخطار المزعوم من جانب الولايات المتحدة. فقد توقفت الولايات المتحدة عن المشـاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة في 8 أيار/مايو 2018، وبالتالي لم تعد دولة مشاركة في الخطة.

وتؤيد بلجيكا بقوة الجهود الجارية التي تبذلها الدول المشـــاركة المتبقية في خطة العمل الشـــاملة المشتركة لمعالجة المسائل المتعلقة بعدم امتثال إيران لالتزاماتها في إطار آلية تسوية المنازعات.

وفي السـياق نفسـه، ترى بلجيكا أن مسـألة الرفع المقبل لحظر الأسـلحة التقليدية ينبغي ألا تعرض الاتفاق النووي وإنجازاته للخطر. فخطة العمل الشـاملة المشـتركة في غاية الأهمية لضـمان الطابع السـلمي حصـــرا لبرنامج إيران النووي. وهذه أولوية قصـــوى للمنطقة والأمن الدولي، فضـــلا عن الهيكل العالمي لعدم لانتشار.

ويجب علينا أن نلتزم بالأســـاليب والقرارات التي اتفقت عليها هذه الهيئة والمجتمع الدولي، وألا أن نقوضها. ويجب أن نحافظ بنشاط على خطة العمل الشاملة المشتركة، فضلا عن نظام عدم الانتشار.

ولذلك أود أن أعرب عن اســـتعداد بلجيكا للمشـــاركة البناءة في العمل على إيجاد حل على هذا المنوال.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، زهانغ جون

وأشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته .

ما فتئت مسألة الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية، مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن لسنوات عديدة. وقد ركز المجتمع الدولي اهتماما وطاقة هائلين على هذه المسألة بالذات. والصين، بوصفها صديقا موثوقا للشعب الفلسطيني، تبذل جهودا حثيثة وبنّاءة لتعزيز تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. وقدم الرئيس شي جين بينغ اقتراحا من أربع نقاط بشأن هذه القضية .

وكما أشار المنسق الخاص، فإننا نشهد توترات متزايدة بين فلسطين وإسرائيل، مما يعرض للخطر عملية السلام ويزيد من خطر نشوب نزاعات إقليمية. وفي ظل هذه الظروف، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده بشأن القضية الفلسطينية وأن يمضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط بشعور من الإلحاح.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز بحزم التسوية السلمية القائمة على حل الدولتين. إن الدولة المستقلة هي الحق الوطني غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني، ولا يمكن المساس به أو المساومة عليه. ونأمل أن تتخذ الأطراف المعنية إجراءات ملموسة لدفع العملية السياسية قدما وتمهيد الطريق للتعجيل باستئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل على قدم المساواة. وقد حددت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام والحل القائم على وجود دولتين الاتجاه العام للتسوية النهائية. وهي معايير هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط ويجب احترامها وإعادة تأكيدها.

والتصعيد الأخير للتوتر في قطاع غزة يثير قلقا بالغا. ونحث الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال عدائية قد تزيد من تفاقم الحالة الأمنية الهشة. وينبغي الاستجابة لنداء الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وتنفيذه حقا.

كما نلاحظ بقلق زيادة عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى المزيد من التشريد. ويجب بذل جهود ملموسة لتنفيذ القرار 2334 (2016)، بما في ذلك وقف جميع الأنشطة الاستيطانية ووقف عمليات الهدم ومنع العنف ضد المدنيين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجا كليا وأن يعزز السلام من خلال التنمية. ونشيد بوكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على ما تقدمه من مساعدات. وندعو إلى تكثيف الجهود الدولية للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية والإنسانية التي تواجهها فلسطين، بما في ذلك من خلال الأونروا. ومن الضروري أيضا إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة والسماح بتقديم المساعدات والخدمات الإنسانية في الوقت المناسب إلى المحتاجين.

وتؤيد الصين بقوة مطالب فلسطين العادلة وجميع الجهود المفضية إلى تسوية القضية الفلسطينية. ونقف إلى جانب فلسطين فيما يتعلق بإقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بالسيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وسنواصل تقديم دعمنا ومساعدتنا إلى الشعب الفلسطيني بقدر استطاعتنا، بما في ذلك في مكافحة مرض فيروس كورونا. كما أننا ملتزمون بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

وتولي الصين أهمية كبيرة للمسألة النووية الإيرانية. ونلتزم بدعم تعددية الأطراف، وحماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة تواجه الآن تحديات خطيرة بعد أن وجهت الولايات المتحدة إليكم رسالة (S/2020/815، مرفق) تطالبكم فيها بصورة انفرادية وبشكل غير قانوني بالتحجُّج بآلية إعادة فرض الجزاءات. ولم تعد الولايات المتحدة من المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة. ويعتقد المشاركون في خطة العمل الشاملة المشتركة والغالبية العظمى من أعضاء المجلس أن طلب الولايات المتحدة بإعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة على إيران ليس له أساس قانوني ويتعارض مع الآراء المشتركة، ولا يمكن اعتبار آلية إعادة فرض الجزاءات على النحو الذي احتُج به.

وتعارض الصين بشدة طلب الولايات المتحدة وترى أنه لا ينبغي تحديد رسالة الولايات المتحدة (S/2020/815، المرفق) على أنها الإخطار المحدد في الفقرة 11 من القرار 2231 (2015). والصين تحثكم، سيدي الرئيس، على عدم اتخاذ أي إجراء بشأن طلب الولايات المتحدة. وينبغي للمجلس أن يحترم احتراما كاملا آراء المجتمع الدولي والأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، وأن يتمسك بمصداقيته وسلطته، وأن يفي بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ونحن على استعداد للعمل مع الأطراف الأخرى للدفع قدما بالتسوية السياسية للمسألة النووية الإيرانية.

وأتمنى بشدة أن تقوموا، سيدي، بإبلاغ أعضاء المجلس بموقفكم من رسالة الولايات المتحدة وبخطتكم لتوجيه المناقشة في المجلس في هذا الصدد.

البيان الثاني للممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، زانغ جون

سأكتفي بالقول إن الصين تؤيد الاستنتاج الذي توصلتم إليه، سيدي، بشأن مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذه في الحقيقة خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشير أيضا إلى أن الصين ترفض الاتهامات التي وجهتها ممثلة الولايات المتحدة إلى الصين. مرة أخرى، تحاول قلب الحقائق. ومرة أخرى، يمكنني أن أؤكد لكم أن محاولتها لن تنجح أبداً.

وبغض النظر عما تقوله الولايات المتحدة، فإن الصين عازمة على الدفاع عن تعددية الأطراف، وخطة العمل الشاملة المشتركة، والنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، والسلام والأمن في الشرق الأوسط.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

في البداية، ترحب الجمهورية الدومينيكية بالاتفاق بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل على جملة أمور منها وقف ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية. فهذه الخطوة يمكن أن توجد فرصا كبيرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط من خلال الحوار والتعاون والاستقرار. وستفتح مسارات جديدة أمام القادة الإسرائيليين والفلسطينيين لاستئناف مفاوضات هادفة .

وتعتقد الجمهورية الدومينيكية أن هذا الاتفاق الدبلوماسي الهام بالفعل ينبغي أن يكون خطوة أولى ربما ستمهد السبيل نحو عملية أوسع نطاقا تشمل جميع الشواغل الفلسطينية، بما في ذلك حل الدولتين القائم منذ فترة طويلة، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة.

ونشجع الأطراف على إنهاء أي خطوات انفرادية أو خطابات استفزازية بأشكال مختلفة يمكن أن تعرقل آفاق السلام الحالية وتنتهك الحقوق المتبادلة.

وندعوها إلى التحاور مع بعضها البعض. ومن أجل مستقبل مشترك للسلام والاستقرار، يجب أن يتبع هذا الاتفاق حوار أوسع نطاقا يشمل الفلسطينيين.

فلنغتنم هذه الفرصة. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل تسوية الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية في إطار المعايير المتفق عليها دوليا.

ويجب علينا أن نبعث رسالة واضحة بشأن الإرادة الجماعية لإعادة توجيه العملية نحو سلام تفاوضي على أساس الاعتراف بالحقوق المتبادلة واحترامها، بما فيها تقرير المصير والاستقلال. وينبغي أن تظل هذه المبادئ في صميم أي عملية سياسية.

وندرك في هذا الصدد أيضا أهمية المصالحة بين الفلسطينيين. ويجب أن يبدأ هذا لكي يتسنى تحقيق الوحدة الوطنية اللازمة للوفاء بالتطلعات المشروعة للشعب ويؤدي في نهاية المطاف إلى عملية تجديد سياسي تقوم على انتخابات حرة وشاملة. وندعو القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي إلى توجيه جميع جهودهما المبذولة نحو تعزيز الوحدة الوطنية ودعم العملية الانتخابية. ولا تزال الحكومة الفلسطينية بحاجة ماسة إلى الدعم الخارجي.

ولا تزال الحالة الإنسانية للسكان في الضفة الغربية مزرية. وندعو البلدان المانحة إلى مواصلة تقديم الدعم بتبرعاتها للسماح بتلبية الاحتياجات الأساسية الكبيرة للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال.

لقد ترتبت عن الآثار المدمرة لجائحة فيروس كورونا على الصحة العامة وآثارها الإنسانية عواقب سلبية على الصحة والأمن الغذائي وتنمية البلد. ويشكّل هذا بالإضافة إلى انعدام الأمن على نطاق واسع وأزمة الكهرباء وعدم توفر الفرص للشباب مصدر قلق كبير للجمهورية الدومينيكية. وعليه، نشيد بالعمل الذي لا غنى عنه الذي أدته المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فضلا عن دعم البلدان الصديقة بهدف تخفيف المعاناة وتحقيق التغيير.

ولا تزال التقارير عن تصاعد العنف اليومي في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية مستمرة. وتكرر الجمهورية الدومينيكية إدانتها لجميع أعمال العنف أو التخويف في المناطق التي يقيم فيها المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، علاوة على الإفراط في استخدام القوة وإطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة عشوائيا. وليس هناك مبرر لشن هذه الهجمات العشوائية، ومن الضروري بذل كل جهد ممكن من أجل الخفض الكامل والنهائي للتصعيد. ونحث جميع الأطراف على العمل بأقصى درجات ضبط النفس لكفالة الحفاظ على وقف إطلاق النار وحماية المدنيين.

أخيرا، ندعو إلى تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن هذا النزاع وفقا لحله بالوسائل السلمية والتعددية والقانون الدولي. واعترافا بدور الوساطة المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة، نأمل أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون معا، بمساعدتنا ودعمنا، من بناء الجسور وسد الثغرات الكبيرة بينهما.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

خلال الأشهر الماضية، دعت إستونيا مرارا إلى الحفاظ على الزخم المؤدي إلى السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونأمل أن يسهم الإعلان الأخير عن تطبيع العلاقات الثنائية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في تحقيق ذلك الهدف. وترحب إستونيا بهذا الإعلان التاريخي وبالدور الذي أدته الولايات المتحدة في هذا الصدد. ونرى أن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة سيسهم أيضا في استقرار المنطقة بأسرها.

وإنه لأمر إيجابي أن تلتزم إسرائيل، فضلا عن أحكام هذا الاتفاق، بتعليق خططها الأحادية الرامية إلى ضم مناطق من الأرض الفلسطينية المحتلة. ونشاطر الأمين العام أمله في أن يتيح ذلك فرصة للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين لاستئناف مفاوضات مجدية.

وما تزال إستونيا ملتزمة بحل تفاوضي يقوم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها دوليا وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع مراعاة التطلعات المشروعة لكلا الطرفين والشواغل الأمنية الإسرائيلية. ولا يمكن حل مسائل الوضع النهائي وتحقيق السلام العادل والدائم إلا بالمفاوضات المباشرة والهادفة بين الطرفين.

ومع استمرار تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، أصبحت الحاجة إلى الوحدة والتضامن أكثر أهمية. ونشدد على الأهمية المستمرة للتعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للتصدي للجائحة.

وتدعو إستونيا بقوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية من شأنها أن تقوض صلاحية حل الدولتين وتزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ويشمل ذلك النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وهو نشاط غير قانوني بموجب القانون الدولي.

وندعو السلطة الفلسطينية إلى إعادة النظر في إعلانها تعليق الاتفاقات مع إسرائيل، بما في ذلك في مجال الأمن. وسيكون ذلك حيويا بشكل خاص في سياق جائحة كوفيد-19.

ونشعر بقلق عميق من الزيادة التدريجية للعنف بين إسرائيل وغزة بعد صيف هادئ نسبيا. وندين استمرار إطلاق الصواريخ من غزة صوب إسرائيل وجميع أشكال العنف الأخرى التي تستهدف السكان المدنيين. وندعو كلا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب تصاعد العنف لأن من شأنه أن يقوض أكثر احتمالات التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى العمل من أجل المصالحة التي تمكنها من التصدي للتحديات المشتركة فضلا عن تلبية احتياجات وتوقعات السكان الفلسطينيين. ونشجع الفلسطينيين أيضا على الإعلان عن الانتخابات.

البيان الثاني لنائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

لقد أحطنا علما بالرسالة (S/2020/815، المرفق) التي بعثت بها الولايات المتحدة والتي تخطر فيها مجلس الأمن بعدم تنفيذ إيران لالتزاماتها إلى حد كبير بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. كما أحطنا علما بالرسائل التي بعث بها مشاركون آخرون في خطة العمل الشاملة المشتركة ويرون فيها أن الولايات المتحدة لم تعد من المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي لا يمكنها الشروع في إجراء إعادة فرض الجزاءات.

وبالنظر إلى عدم وجود اتفاق بين المشاركين الأوائل في خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن وضع الولايات المتحدة كمشارك في خطة العمل، فإننا نؤيد رئاسة مجلس الأمن في اعتبارها الإخطار باطلا لأغراض إعادة فرض الجزاءات.

بيد أنه يتعين على مجلس الأمن معالجة الشواغل المتعلقة بالرفع المتوقع لحظر الأسلحة التقليدية في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ونتفق مع الولايات المتحدة وشركائنا الأوروبيين على أنه ربما تكون لإنهاء حظر الأسلحة عواقب وخيمة محتملة على المنطقة وأمنها. واتسمت أنشطة إيران الخبيثة والمزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط بالتهور وعدم المسؤولية وتتطلب إيلاءها الاهتمام الكامل من مجلس الأمن. وتشجعنا لرغبة المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة وأعضاء آخرين في مجلس الأمن في إيجاد حل يكفل الحصول على تأييد المجلس.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، السيدة آن غيغن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط اليوم.

أولا، رحبت فرنسا بالإعلان عن تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وهما شريكتان استراتيجيان لبلدي. وفي هذا السياق الإقليمي المتدهور، يبين هذا الإعلان أنه يمكن إطلاق الديناميات الإيجابية فيه.

ويعتبر القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية في هذا الإطار بتعليق ضم الأراضي الفلسطينية خطوة إيجابية، ولكن يجب التخلي عن هذا المشروع بشكل نهائي ولا رجعة فيه. وواقع الأمر أن هذا المشروع لن يشكل انتهاكا خطيرا وصارخا للقانون الدولي فحسب، بل يلحق ضررا لا رجعة فيه بعملية السلام وحل الدولتين.

وفي هذا الصدد، لا يزال استمرار الاستيطان مصدر قلق رئيسي لفرنسا. وينطبق الأمر نفسه على هدم المنازل والبنى التحتية علاوة على عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية، كما هو موثق في تقرير حديث لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ثانياً، أود أن أكرر دعوة فرنسا إلى استئناف مفاوضات طموحة وذات مصداقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين باعتبارها الطريقة الوحيدة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع وفقاً للقانون الدولي وقرارات المجلس والمعايير المتفق عليها. إن تلك المعايير واضحة ومعروفة جيداً: دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود آمنة ومعترف بها، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. هذه ليست شعارات مجردة؛ إنه الأفق الوحيد الذي سيسمح لنا ببناء سلام دائم وعادل من خلال الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعبين. وفي حين أن الطرفين وحدهما قادران على إبرام هذا السلام، تقف فرنسا على أهبة الاستعداد للمساهمة فيه إلى جانب شركائها الأوروبيين والعرب والدوليين.

ثالثاً، أود أن أعرب عن قلق فرنسا إزاء تجدد التوترات بين غزة وإسرائيل في الأسابيع الأخيرة. يجب أن يتوقف هذا العنف قبل أن تبدأ دورة جديدة من العنف المميت. وتدعو فرنسا إلى مواصلة الجهود لتجنب أي تصعيد يكون ضحاياه الرئيسيون هم السكان المدنيون الإسرائيليون والفلسطينيون. وإلى جانب هذه الحالة الأمنية الحرجة، من الأهمية بمكان أن يتم التصدي للأزمة الإنسانية التي لا يمكن معالجتها إلا برفع الحصار عن غزة، مصحوباً بضمانات أمنية ذات مصداقية لإسرائيل. وفي الوقت نفسه، لا غنى عن إحراز تقدم في المصالحة بين الفلسطينيين. وتتطلب هذه العملية إجراء انتخابات وطنية.

رابعاً، أود أن أقول كم نحن منزعجون من زيادة عدد الأشخاص المتضررين من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كما أن للجائحة عواقب اقتصادية كبيرة على المنطقة. ومن الضروري تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة – السلطة الفلسطينية وإسرائيل ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها. وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين إلى تنفيذ هذا التعاون وضمان إيصال المساعدة الإنسانية وفقاً لالتزامات كل منهما.

وتشارك فرنسا في جهود التضامن التي دعت إليها الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية، ولا سيما من خلال عمل الوكالة الفرنسية للتنمية ومساهماتنا في الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19.

وأذكِّر أيضاً بأهمية عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في خدمة اللاجئين الفلسطينيين، والتي تحظى بدعم فرنسا الثابت، كما يتضح من مساهمتنا الأخيرة البالغة 20 مليون يورو.

البيان الثاني لنائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغن

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

فيما يتعلق بالموضوع الذي أشرتم إليه للتو، سيدي الرئيس، والسؤال الذي طرحه السفير الروسي بشأن الرسالة (S/2020/815، المرفق) التي أرسلتها الولايات المتحدة في 20 آب/أغسطس بشأن القرار 2231 (2015)، أود أن أذكّر بالرأي الذي أعرب عنه بوضوح بالغ الأعضاء الأوروبيون الثلاثة في مجلس الأمن في رسالتنا التي عممناها في اليوم نفسه:

”لم تعد الولايات المتحدة دولة مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة بموجب القرار 2231 (2015)، ولذلك [نحن] لا نعتبر أن الإخطار الذي قدّم من قبل الولايات المتحدة نافذ المفعول“.

ولكي نكون أكثر دقة،

”لا يجوز أن يكون للإخطار المزعوم بموجب الفقرة 11 من منطوق القرار 2231 (2015) أثر قانوني وبالتالي لا يمكن أن يدخل الإجراء المتوخى في الفقرة 11 من المنطوق حيز النفاذ“،

أي إجراء النكوص عن الاتفاق.

وقد أحطنا علماً بالآراء المتقاربة التي أعرب عنها بوضوح 13 عضواً من أصل 15 من أعضاء مجلس الأمن بشأن تلك المسألة. ونتيجة لذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن اتخاذ خطوات أخرى داخل مجلس الأمن.

وأود أيضاً أن أذكّر بأننا بوصفنا مشاركين ملتزمين في خطة العمل الشاملة المشتركة، نحن مجموعة الدول الأوروبية الثلاث في المجلس، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نواصل معالجة القضايا الراهنة الناشئة عن عدم الامتثال المنهجي لإيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال الحوار المستمر بين جميع المشاركين المتبقين في خطة العمل، وفي المقام الأول داخل اللجنة المشتركة وفي إطار المناقشات التي تجري في إطار آلية حل المنازعات. ونرحب بعقد اللجنة المشتركة اجتماعاً في فيينا في 1 أيلول/سبتمبر وتمكيننا من معالجة هذه المسائل مباشرة.

وفي الوقت نفسه، لدينا شواغل جدية بشأن الآثار المترتبة على الأمن الإقليمي للانتهاء المقرر لحظر الأسلحة التقليدية الذي فرضته الأمم المتحدة، والذي أثارته أيضاً عدة بلدان من المنطقة وأعضاء آخرون في مجلس الأمن. إن مجموعة الدول الأوروبية الثلاث مستعدة لمواصلة العمل مع أعضاء المجلس والمشاركين في خطة العمل للبحث عن مسار واقعي للمضي قدماً يمكن أن يضمن دعم المجلس. وللتذكير،

فقد امتنعت فرنسا عن التصويت على مشروع قرار الولايات المتحدة (S/2020/797) في 14 آب/أغسطس لأنه لم يشكل رداً مناسباً على التحديات التي يفرضها انتهاء الحظر. ولا يمكن لمشروع القرار أن يجمع ما يكفي من التأييد، ومن ثم فإنه لا يحتمل أن يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

أود أن أشكر نيكولاي ملادينوف جزيل الشكر على إحاطته وعمله الممتاز. وأود أن أُشير إلى عدة نقاط.

تتعلق أولها باتفاق التطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. لقد اتخذت إسرائيل والإمارات العربية المتحدة قراراً تاريخياً حقاً بالموافقة على تطبيع علاقاتهما. وهذه أنباء طيبة حقاً، لأنها خطوة هامة نحو السلام في المنطقة. ونحن على ثقة بأن خطط الضم قد علقت فعلاً وإلى أجل غير مسمى، وأن هذا سيشمل أيضاً ضبط النفس فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني المستمر أو خطط بناء مستوطنات جديدة.

إننا نرى بقلق بالغ هدم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية. وهذا أمر مثير للقلق بوجه خاص إزاء خلفية جائحة فيروس كورونا. ويلزم اتخاذ خطوات لبناء الثقة بدلاً من ذلك. ونعتقد أن وقف هدم المباني السكنية في المنطقة جيم من الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذلك الموافقة على بناء وحدات سكنية للسكان الفلسطينيين في المنطقة جيم، من شأنه أن يبعث بإشارة مشجعة في هذه الأوقات العصيبة.

ونؤيد جهود إسرائيل الرامية إلى توسيع التعاون الإقليمي والنهوض بالتطبيع مع دول الخليج الأخرى.

أما ملاحظتي الثانية فهي بشأن خطة إحياء عملية السلام. ينبغي لنا الآن أن نستخدم الزخم والديناميات الإيجابية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط واستئناف الحوار المفيد بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إننا نريد أن نرجعهم إلى سلوك مسار يتجه نحو تسوية سلمية تفاوضية. ومرة أخرى، و بإزاحة الضم عن طاولة المفاوضات، نشجع الجانب الفلسطيني على استئناف المشاركة وتقديم مقترحاته بمزيد من التعمق.

ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأن حل الدولتين القائم على التفاوض استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وما زلنا نكرر هذه الرسالة لأنها تجسد اقتناعنا القوي والتزامنا الراسخ بالنظام الدولي القائم على القواعد، وبأمن إسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته.

وأود أن أقترح أربعة عناصر بشأن كيفية العمل معا للاستفادة من الزخم وإحياء عملية السلام.

أولا، نحن بحاجة إلى إيجاد سبل لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وما زلنا نعتقد أن إعادة تنشيط المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط سيكون الخيار الأفضل لمناقشة سبل المضي قدما. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لجهود المنسق الخاص ملادينوف في هذا الصدد. ونحن على استعداد، بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين والعرب في ما يسمى بصيغة ميونيخ، للمساعدة وتقديم دعمنا في تيسير طريق العودة إلى الحوار.

ثانيا، ندعو إسرائيل إلى إنهاء توسيع المستوطنات. إن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. فهي تقوض بشدة احتمالات التوصل إلى

حل يقوم على وجود دولتين عن طريق تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتواصلة جغرافيا.

ثالثا، ندعو الجانبين إلى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016) فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية وكذلك جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها أعمال الإرهاب والتحريض والخطابات التحريضية. وفي هذا السياق، نكرر إدانة ألمانيا لجميع الهجمات والتهديدات ضد إسرائيل من جانب حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية، مثل الهجمات الصاروخية والهجمات باستخدام البالونات الحارقة مؤخرا.

رابعا، يجب أن نواصل التأكيد على أن المصالحة بين الفلسطينيين لا تزال أيضا أساسية لتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض. ويجب إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة في ظل حكومة واحدة ويجب تجديد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الفلسطينية وتعزيز الحوكمة والاستجابة لاحتياجات السكان الفلسطينيين.

أود أن أشير إلى كوفيد-19 في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. إننا نشعر بالقلق إزاء الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19 في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن مقتنعون بأننا نحتاج الآن، ولا سيما في وقت الأزمة هذا، إلى مزيد من الاستعداد للتعاون من كلا الجانبين. وندعو الطرفين إلى استئناف التنسيق والتعاون في مكافحة كوفيد-19. ونشيد بالأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على جهودها للاستجابة للآثار الإنسانية المترتبة على جائحة كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأود أن أدلي بملاحظة موجزة عن التوترات الأخيرة في غزة. إننا نشعر بالقلق إزاء التوترات الأخيرة في غزة/جنوب إسرائيل ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها مصر والأمم المتحدة. وغني عن البيان أننا ندين الهجمات التي تُشن على المدنيين الإسرائيليين، انطلاقا من غزة. وفي الوقت نفسه، لا بد من تحسين الحالة الإنسانية في غزة على وجه السرعة. وما نحتاج إليه الآن هو التعقل من قبل جميع الأطراف والاستعداد للتهدئة.

البيان الثاني لنائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

أود أن أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. إنني أؤيد تماما الملاحظات التي أدلت بها آن غيغن للتو باسم الجمهورية الفرنسية.

ونؤيد تأييدا تاما رأي الرئيس بأن الإخطار المزعوم من قبل الولايات المتحدة لاغ وباطل من الناحية القانونية. وقد شرحنا، نحن الدول الأوروبية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، موقفنا في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/839)، قائلين: لم تعد الولايات المتحدة مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي لا يمكنها تفعيل آلية إعادة فرض الجزاءات. وقد تغير وضع الولايات المتحدة بموجب الفقرة 10 من منطوق القرار 2231 (2015) عندما لم تعد الولايات المتحدة مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018.

وبناء على ذلك، تعتقد مجموعة الدول الثلاث اعتقادا راسخا بانتفاء الأثر القانوني للإخطار المزعوم بموجب الفقرة 11 من منطوق القرار 2231 (2015)، وبالتالي فإنه لا يمكن أن يؤدي إلى إعمال الإجراء

المتوخى في الفقرة 11 من المنطوق. وينبثق عن ذلك انتفاء أي أثر قانوني لأي قرارات أو إجراءات تُتخذ على أساس هذا الإجراء أو استنادا إلى نتائجه المحتملة.

وأود أن أضيف أننا مقتنعون تماما بأن حماية خطة العمل الشاملة المشتركة أمر ذو أهمية حاسمة. إن الاتفاق النووي مع إيران ليس كاملاً، ولكنه لا يزال أفضل أداة متاحة للمجتمع الدولي لمنع حدوث سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، ندافع عن هذا الاتفاق. ولهذا السبب، نواصل المطالبة بعودة إيران إلى الامتثال الكامل لهذا الاتفاق.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للسيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الثاقبة.

نجتمع بانتظام في مجلس الأمن لمناقشة الحالة في فلسطين. ولكن بالنسبة لإندونيسيا، فإن فلسطين ليست أبدا مجرد اجتماع دوري. إن المعاناة والألم المستمرين للفلسطينيين، الناجمين عن عقود من الاحتلال غير القانوني والتشريد والعنف والنزاع والحصار، ليسا من الأمور التي يمكن للمرء أن يعاملها كمسألة عادية. ومن واجبنا الرسمي أن نجد حلا وأن نكفل أن ينال الفلسطينيون حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وحق العودة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشاطركم آرائي بشأن ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، فيما يتعلق بوضع خطة الضم، تعرب إندونيسيا عن قلقها إزاء البيان الذي أدلت به إسرائيل، لأنها بدلا من التخلي عن خطة الضم، اكتفت بتعليقها. وعلينا أن نقول بوضوح إن أي شكل من أشكال الضم – اليوم أو غدا – لا يزال غير قانوني. وهو أمر يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المختلفة، كما أنه تحد مباشر للمجلس وللنظام الدولي.

وهذا التعليق لا يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وعلينا أن نذكر أنفسنا بأن الضم الزاحف والاحتلال غير القانوني كانا مستمرين قبل وقت طويل من صدور القرار الإسرائيلي بضم الضفة الغربية رسميا.

وأكد المجلس، من خلال قراره 2334 (2016)، في جملة أمور، أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ومن ثم، فإن علينا أن نواصل رفض خطة الضم.

وأود أن أذكّر مجلس الأمن بسماع أصوات من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك من البرلمانات الوطنية والمجتمع المدني ومجلس الحكماء، تعرب بحزم عن القلق وترفض الضم.

ثانيا، فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية للنزاع، اسمحوا لي أن أقول إنه بخلاف السياسة، فإن النزاع له أثر عميق على الناس على أرض الواقع. وقد أدت عقود من الاحتلال غير القانوني وتوسيع المستوطنات وزيادة عمليات الهدم والتشريد إلى تدهور حاد في الأحوال المعيشية لملايين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال. وفي جلسة إحاطة غير رسمية شارك فيها أطفال فلسطينيون، سمعنا مباشرة عن مخاوفهم وأحزانهم في جهودهم اليومية لمواصلة التعليم والعيش حياة طبيعية.

إن الزيادة الحادة في عدد الحالات المؤكدة لمرض فيروس كورونا في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الشهرين الماضيين تضيف عبئا كبيرا إلى الظروف القاسية أصلا التي يواجهها الفلسطينيون في سعيهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ويتعين علينا أن نعزز التزامنا بكفالة تقديم الدعم الإنساني اللازم، لا سيما من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تواصل السعي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين، بما في ذلك توفير المدارس والرعاية الصحية.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نواصل السعي لإيجاد حل شامل. فتعليق خطة الضم الإسرائيلية ليس إلا استجابة مؤقتة. وما نحتاج إليه وما يحتاجه الفلسطينيون حقا هو إيجاد حل شامل عادل ومستدام. ومن دون معالجة الأسباب الجذرية، فإننا لا نقوم سوى بإطالة معاناة الملايين من الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون.

ولذلك، تحث إندونيسيا الأطراف المعنية على الالتزام بعملية سلام متعددة الأطراف ذات مصداقية تستند إلى معايير متفق عليها دوليا، بما في ذلك حل الدولتين، لإيجاد حل عادل ومستدام للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ويتجلى موقف إندونيسيا القائم على المبادئ في أن تسوية القضية الفلسطينية يجب أن تستند إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا وأن تحترمها احتراما كاملا. وينبغي أن تهدف جميع الجهود والمبادرات إلى ضمان الحقوق الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين. وعلينا أن نظل ملتزمين وأن نقف صفا واحدا في جهودنا ضد جميع الأعمال غير القانونية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية من أجل إنهاء الاحتلال والنزاع في الشرق الأوسط.

وأود أن أقول بضع كلمات عن رد الرئيس على الأسئلة التي طرحتها بعض الوفود. فيما يتعلق بسؤال الاتحاد الروسي، فضلا عن أسئلة أخرى، وبعد التشاور مع الأعضاء وتلقي رسائل من العديد من البلدان الأعضاء، يتضح لي أن عضوا واحدا لديه موقف خاص بشأن هذه المسألة، في حين أن عددا كبيرا من الأعضاء لديهم آراء مختلفة. وفي رأيي، لا يوجد توافق في الآراء في المجلس، وبالتالي فإن الرئيس ليس في وضع يسمح له باتخاذ المزيد من الإجراءات.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

أود في البداية أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على عرضه المفصل الذي وصف فيه الحالة في الشرق الأوسط.

تتابع النيجر باهتمام بالغ آخر التطورات في المنطقة، بما في ذلك إعلان 13 آب/أغسطس، الذي أعلن استئناف العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل. ويعد الاتفاق بين البلدين، في جملة أمور، بإقامة علاقات دبلوماسية واستئناف الروابط الجوية وتعزيز التجارة والتعاون في المجالين العسكري والصحي، فضلا عن تعليق إسرائيل مشروعها لضم الأراضي في الضفة الغربية.

وإذا كان التقارب بين إسرائيل والبلدان العربية يسهم في تخفيف التوتر ويساعد على إحلال السلام، فإنه سيلقى بلا شك ترحيبا وحماسا كبيرا بوصفه بارقة أمل طال انتظارها للشرق الأوسط.

وقد شهدنا خلال العقد الماضي عددا كبيرا من الإعلانات التي وُصفت بأنها نقاط تحول تاريخية واستراتيجية دون أن تكون لها الآثار الإيجابية المتوقعة. فمن فلسطين إلى سورية، ومن العراق إلى أفغانستان واليمن، لا تزال بلدان وشعوب كثيرة تعاني من عذابات العنف والخراب واليأس. وينبغي لتلك الملاحظة أن تتحدانا وتشجعنا على دعم كل بادرة أمل على طريق السلام، الذي تم من أجله التضحية بالكثير من الأرواح البريئة، وفشلت في السعي إلى تحقيقه العديد من المبادرات.

وفي ظل عدم تخلي إسرائيل رسميا عن خطتها لضم الأراضي في الضفة الغربية، فإن احتمال استئناف محادثات السلام في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني سيظل، للأسف، وهما.

ولا يزال بلدي مقتنعا بأنه من أجل تحقيق السلام، الذي نسعى إليه منذ ما يقرب من 70 عاما في الشرق الأوسط، لا يمكن الالتفاف حول القضية الفلسطينية. إنها تبرز بوصفها تذكيرا مؤرقا بحق الشعوب في تقرير المصير.

وتبقى القضية الفلسطينية أولوية لا يمكن أن تخضع لاتفاق بين إسرائيل ودولة ثالثة أخرى. وتتطلب المعالجة المستدامة لهذه المسألة بالضرورة إجراء محادثات بين إسرائيل وفلسطين على أساس شروط عادلة ومقبولة بالإجماع، أي حل دولتين إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع الامتثال الصارم لحدود عام 1967. والآن أكثر من أي وقت مضى، حان الوقت لكي نعطي الأمل لهذا الشعب الذي طالما كابد عذابات عدم الاستقرار والعنف.

إن ضبط النفس الذي أظهرته السلطات الإسرائيلية في عدم تنفيذ التهديد بالضم، فضلا عن الاستعداد الذي أعرب عنه الفلسطينيون لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل، مؤشران على زخم سياسي إيجابي جديد يجب على مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والمجتمع الدولي بذل كل ما في وسعهما للحفاظ عليه بغية استئناف محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وبالتالي إعطاء السلام فرصة. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام إنشاء منبر بين بلدان المنطقة يمكّنها من حل أي مشاكل قد تنشأ بينها بالوسائل السلمية.

في الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء زيادة عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وبينما أتاح التعاون المثالي بين السلطتين، منذ شهرين، إدارة

الأزمة بفعالية، فإن تفاقم الجائحة اليوم يمكن أن يكون كارثيا بشـــكل خاص على كلا الجانبين. ومن المؤكد أن الأمر سيكون كذلك بشكل أكبر في الأراضـي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، حيث تسهم عوامل عديدة، مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والاكتظاظ السكاني وهشاشـة النظام الصـحي، التي يزيد من حدتها الحظر غير المقبول، في جعل السكان أكثر ضعفا.

وبغية حل هذه الحالة المثيرة للقلق بشكل خاص، فإن ثمة حاجة ملحة لأن تتخذ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التدابير الفعالة التي يقتضـيها القانون الدولي الإنساني لضمان رفاه السكان في الأراضـي الخاضـعة لسيطرتها. ويجب على المجتمع الدولي أيضـا أن يدعم جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الميدان، لأن ملايين المحتاجين يعتمدون على عملها.

وتشـيد النيجر بالجهود الدؤوبة التي يبذلها نيكولاي ملادينوف وتؤكد من جديد التزامها الكامل بدعم جهود المجتمع الدولي من أجل التوصـل إلى تسوية سـريعة للصـراع الإسـرائيلي – الفلسـطيني، الذي له أثر أكيد على السلام والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط بأسره.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته.

إن للمشكلة الفلسطينية بعدا إقليميا، كما يتجلى في مبادرة السلام العربية التي أقرها المجتمع الدولي. ومن دون تسويتها، كما يثبت التاريخ، من المستحيل إحلال السلام في المنطقة. وتشكل التسوية المقبولة لكلا الجانبين – الفلسطيني والإسرائيلي – الضمان الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

وفي جميع مراحل العمل بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، ما فتئت روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وعضوا في المجموعة الرباعية الدولية للوساطة المعنية بالشرق الأوسط، تتصرف من منطلق ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة على أساس الإطار القانوني المعترف به دوليا الذي أقرته الأمم المتحدة. وهو يتضمن قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية والمبدأ الأساسي لحل الدولتين. وينص هذا الأساس على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافيا داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام مع إسرائيل. وستلتزم روسيا بتلك المبادئ.

وينبغي حل كامل طائفة مسائل الوضع النهائي في مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي الشروع في هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وندعو شركاءنا في المجموعة الرباعية – الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – إلى تكثيف التعاون لمساعدة الطرفين. ونحن مستعدون للحوار مع الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل روسيا بنشاط مع مختلف الممثلين الفلسطينيين من أجل التغلب على خلافاتهم وتساعد أصدقاءنا المصريين في هذا الصدد.

ونعيد تأكيد الدعوة إلى الامتناع عن التحركات الاستفزازية والخطوات الانفرادية. ويجب أن يصاحب التعاون الدولي والعمل المشترك تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد أحطنا علما في ذلك الصدد بالبيان الثلاثي لقادة الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة. فوفقا لتلك الوثيقة، ستوقف إسرائيل ضم الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن. و نرى أن ذلك مهم لأن هذه الخطط كانت عقبة رئيسية أمام استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. فمن شأن الضم أن يدمر احتمالات إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة ومتصلة جغرافيا. ويؤكد البيان الثلاثي المذكور أيضا أن الأطراف ستواصل جهودها لتحقيق تسوية عادلة ومستدامة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ونود أن نذكّر في ذلك الصدد بأنه على الرغم من وجود مبادرات انفرادية، فإن أساس هذه التسوية ينبغي أن يظل المعايير المعترف بها دوليا. ونشدد على أنه ينبغي التخلي عن الإجراءات الانفرادية، بما في ذلك خطط الضم التي تقوض الأساس القانوني للتسوية.

وبالنظر إلى الحالة في الميدان، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف، بما في ذلك التهديدات بإطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وعلى إسرائيل أن توقف نشاطها الاستيطاني وهدم الممتلكات الفلسطينية وعمليات الإخلاء. ويساورنا قلق إزاء التصعيد الأخير حول غزة. وقد أدى فيروس كورونا إلى تفاقم مشاكل السكان المحليين. وندعو الأطراف المعنية إلى التعاون ومكافحة الجائحة معا. ونشاطر الشواغل التي أعرب عنها بشأن الحالة الإنسانية في قطاع غزة.

كما يساورنا القلق إزاء زيادة عبء عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وكذلك الحاجة إلى تمويل إضافي للوكالة للاستجابة للتحديات الجديدة، بما في ذلك في البلدان التي تستضيف لاجئين فلسطينيين، في المقام الأول في لبنان والأردن وسورية. وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة ودعم الأونروا.

وفي الختام، نود أن نثير مسألة هامة أخرى تتصل مباشرة بالحالة في الشرق الأوسط ولها آثار واضحة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

فجميعا نعلم أن زملاءنا ممثلو الولايات المتحدة سلموا رسالة (S/2020/815)، في 20 آب/أغسطس، إلى رئيس المجلس ادعوا فيها أن تصرفات إيران تؤدي زعما إلى عملية إعادة فرض الجزاءات، على النحو المتوخى في الفقرة 11 من القرار 2231 (2015). ورد جميع أعضاء المجلس تقريبا على الفور برسالة موجهة إلى الرئيس. وعلى حسب علمنا، فإن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ذكرت صراحة في تلك الرسائل أن الرسالة الواردة من الولايات المتحدة لا يمكن اعتبارها إخطارا بموجب الفقرة 11 من القرار 2231 (2015)، كما إنها لا تطلق إجراء إعادة فرض الجزاءات، لأن الولايات المتحدة توقفت عن المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة. والولايات المتحدة هي العضو الوحيد في المجلس الذي يعتقد خلاف ذلك.

ولذلك نود أن نوجه إليكم سؤالا، سيدي الرئيس. هل يمكنكم أن تبلغونا بنتائج المشاورات الثنائية التي أجريت مع الدول الأعضاء في المجلس بعد تلقي رسالة الولايات المتحدة وأن توضحوا رأيكم بشأن ادعاء الولايات المتحدة؟ وكيف ستتصرفون في هذه الحالة؟ وبصفة خاصة، هل تعتزمون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 11 من منطوق قرار مجلس الأمن 2231 (2015)؟

البيان الثاني للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

إن موقفنا من هذه المسألة معروف جيدا. وقد تم الإعراب عنه باستمرار في مناسبات عديدة، كان آخرها في رسالتنا إلى رئيس مجلس الأمن بعد أن أشارت الولايات المتحدة إلى إعادة فرض للجزاءات قيل إنه مسبب، الأمر الذي اعترضنا عليه. وقد عُمِّمت تلك الرسالة كوثيقة من وثائق المجلس. ولن أكررها.

فقد أظهرت مناقشة اليوم بوضوح موقف معظم أعضاء مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وأكدوا على الحاجة القصوى للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. فالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة مهم للمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الولايات المتحدة. وآمل أن تتمكن الولايات المتحدة أخيرا من تحقيق ذلك وألا تسلك طريقها الحالي الذي ليس غير قانوني فحسب، بل لن يؤدي ببساطة إلى تحقيق النتيجة التي تتوخاها الولايات المتحدة.

ونقطتي الرئيسية هي أن أعرب عن شكري لكم، السيد الرئيس، على النتيجة التي خلصتم إليها ردا على سؤالنا. وأعتقد أنها خطوة حكيمة اتخذتموها في ضوء مواقف الدول الأعضاء في المجلس بشأن المسألة التي أثرناها.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته بشأن تطور الحالة في الشرق الأوسط وعلى التزامه الثابت بعملية السلام في الشرق الأوسط.

إننا نجتمع مرة أخرى في منعطف حرج. ويجب على مجلس الأمن أن يعيد التأكيد رسميا على التزامنا بدعم المبادئ الحيوية للقانون الدولي. ويجب علينا، بصفة خاصة، أن نحمي السلامة الإقليمية لدولة فلسطين – بكل الوسائل المناسبة المتاحة لنا – وأن نشجع على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع المستمر منذ عقود.

ونرحب بإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، مؤخرا بتأخير أنشطة الضم في الضفة الغربية المحتلة. ومع ذلك، ندعو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى تجديد جهودها للمساعدة على تيسير التوصل إلى اتفاق سلام يكون مقبولا لإسرائيل وفلسطين كلتيهما. ومن الحتمي أن تدرس المجموعة الرباعية بعناية جميع مسارات العمل العملية وأن تتبعها من أجل أن تقود عملية السلام إلى خاتمة ناجحة.

إننا جميعا ندرك أن الضم يقوض المعايير الدولية ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. فاستمرار هذه الأنشطة في جميع أنحاء الضفة الغربية ينتهك أحكام القرارات 465 (1980)، و 476 (1980)، و 478 (1980)، و 2334 (2016)، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ولذلك، ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء توسيع المستوطنات الإسرائيلية وما يرتبط بها من هياكل أساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهذه المستوطنات لا شرعية لها قانونا وتقوض عملية السلام. وعلى ذلك، فإننا نكرر مطالب القرار 2334 (2016) بأن توقف إسرائيل فورا وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم احتراما كاملا جميع التزاماتها القانونية في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن الاحتياجات الملحة للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وغزة تتطلب اهتماما عاجلا في خضم الطفرة في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا. فلن يتمكن الفلسطينيون من مكافحة الجائحة وحدهم. ونحث المجتمع الدولي مرة أخرى في ذلك الصدد على ضمان أن يتوفر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام للاستجابة لاحتياجات الشعب الفلسطيني الإنسانية العاجلة. كما نردد نداءات الأونروا بأن تدمج المساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان في جهود المجتمع الدولي الفورية للاستجابة لحالات الطوارئ وخطط الدعم الأطول أجلا في أعقاب الانفجار المروع الذي وقع في بيروت والذي أودى بحياة لاجئين فلسطينيين، من بين آخرين.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد التزامها الثابت بحل الدولتين. وكذلك نعيد التأكيد في ذلك الصدد على موقفنا الذي طالما تمسكنا به بعدم الاعتراف بأي تغييرات في خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. فلا يمكننا تحقيق حلمنا الطويل الأمد بالسلام في الشرق الأوسط إلا من خلال حل تفاوضي على وجود دولتين يعالج احتياجات وشواغل كل من إسرائيل وفلسطين. وكما قال المنسق ملادينوف في وقت سابق، "اليوم هو اليوم الذي نضاعف فيه جهودنا" قبل فوات الأوان.

البيان الثاني للممثلة الدائمة لســـانت فنســـنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

نشكر الرئيس على معلوماته المستكملة وتقييمه.

وتغتنم ســـانت فنســـنت وجزر غرينادين هذه الفرصـــة لتؤكد من جديد دعمها القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونكرر أن الاتفاق لا يزال السبيل الوحيد القابل للتطبيق لضمان التوصل إلى حل سلمي وشـــامل وطويل الأجل للمســـألة النووية الإيرانية. و نعتقد اعتقادا جازما أن الالتزام بالحوار والتفاوض لن يحافظا على خطة العمل الشاملة المشتركة فحسب، بل سيقطعان شوطاً طويلاً نحو حل المسائل الراهنة.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بغية حماية السلام والاستقرار في المنطقة، ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على الالتزام الكامل بتعددية الأطراف والامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع متطلبات وأهداف القرار 2231 (2015) و خطة العمل الشـاملة المشـتركة. ونتمسـك بالموقف المبين في الرسـالة المشـتركة المؤرخة 20 آب/أغسـطس 2020 الموجهة من الأعضـاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – وهي تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين، بأن

”الولايات المتحدة، بعد تأكيد انســـحابها من خطة العمل وبعدم مشـــاركتها في أي من هياكل خطة العمل أو أنشـطتها اللاحقة، لم تعد دولةً مشـاركة في خطة العمل، وبالتالي فهي غير مؤهلة لتقديم إخطـار إلى مجلس الأمن بموجب أحكام القرار 2231 (2015)“ (S/2020/821، صفحة 1).

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمنسق الخاص ملادينوف على إحاطته المفيدة والصريحة بشأن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد لاحظت جنوب أفريقيا بقلق التطورات التي حدثت في الأيام الماضية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة المنسق الخاص ملادينوف والأمين العام إلى وقف فوري للأعمال العدائية.

ويساور جنوب أفريقيا بالغ القلق إزاء الحالة الخطيرة السائدة في غزة حاليا. والهجمات شبه اليومية على غزة واستخدام الطائرات الحربية، التي زعم أنها نُفذت رداً على إطلاق بالونات حارقة، ليست رداً متناسباً وستؤدي بدلاً من ذلك إلى تأجيج التوترات وتعريض حياة المدنيين للخطر وزيادة تدهور البنية التحتية الحيوية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن ينتهي الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة. فقد كان للحصار الإسرائيلي أثر مدمر على الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة وعلى سبل عيشهم. وتسبب الحظر الأخير الذي فرضته إسرائيل على السماح بدخول الوقود إلى غزة في إغلاق محطة الكهرباء الوحيدة في غزة، مما أغرق القطاع في الظلام وعرض للخطر حياة المدنيين الذين يعتمدون على قطاع صحي ضعيف أصلاً. وهذه الأعمال أعمال لاإنسانية وتلحق ضررا بدنيا وعقليا خطيرا بسكان غزة، لا سيما في الوقت الذي يكافح فيه العالم وباء عالميا. وندعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والوفاء بها، وإلى إنهاء أعمالها غير المتناسبة والعدائية.

ولا يمكن لأبناء الشعب الفلسطيني، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في غزة، تحمل المزيد من الأذى أو المشقة أو الأعمال العدائية. ولذلك، ندعو إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. وعلى الرغم من أن جميع المدنيين في كل مكان لهم الحق في نظام عدالة عادل ومنصف، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري غير المشروع محرومون من إمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي هذا الصدد، علمنا في الأسبوع الماضي بنبأ وفاة مراهق فلسطيني آخر توفي متأثرا بجراحه أثناء احتجازه بعد أن أطلق عليه الجنود الإسرائيليون النار بالقرب من رام الله.

وهذه الأعمال الوحشية التي يقوم بها الجنود الإسرائيليون يجب أن تتوقف. وتعمل إسرائيل بنظام قانوني غير متكافئ من مستويين، يخضع فيه الإسرائيليون لنظام جنائي وقانون مدني، في حين يخضع الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في نفس المنطقة، للقانون العسكري، مما يجعل إسرائيل البلد الوحيد الذي يطبق القانون العسكري على القاصرين.

وكما قلنا وقال آخرون كثيرون من قبل، فإن حل هذا النزاع الذي دام عقوداً هو الحوار والمفاوضات التي تتوج باتفاق سياسي يسفر عن قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، استرشادا بقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً. وأي خطة سلام قابلة للتطبيق يجب أن تتضمن المشاركة الكاملة لجميع الأطراف كشركاء متساوين. وفي هذا الصدد، فإن

أي مبادرة ترمي إلى إيجاد حل دائم للنزاع يجب أن تأخذ في الاعتبار احتياجات وتطلعات الشعب الفلسطيني. لقد تآكلت أبسط حقوق الفلسطينيين واحتياجاتهم وآمالهم وطموحاتهم وتم تجاهلها لفترة طويلة جدا.

وتؤمن جنوب أفريقيا إيمانا قويا بأن أي خطة للسلام ينبغي ألا تسمح بأن تتحول الدولة الفلسطينية إلى كيان لا يتمتع بالسيادة ووحدة الأراضي مقومات البقاء الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يجب أن يستند الحل إلى تسوية عادلة قائمة على الحقوق، بقوانين عادلة تيسر المساواة والإنصاف لكل من له الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. ويشمل ذلك المساواة في السيادة بين الدول.

وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016). ويجب معالجة استمرار أعمال بناء المستوطنات غير القانونية والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وهدمها. وعادة ما تؤدي الانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير مضادة أشد صرامة على الطرف المسؤول عن الانتهاك. غير أن فلسطين محرومة مرة أخرى من حقها في أن ترى الأعمال غير القانونية للاحتلال الإسرائيلي تُقدم إلى العدالة. وقد طالب الكثيرون منا بمساءلة من ينتهكون القانون الدولي عن أفعالهم. ولذلك يجب محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولا سيما القرار 2334 (2016).

وأود أن أُبدِي بعض الملاحظات بشأن مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة. لقد انسحبت الولايات المتحدة، بمحض إرادتها، بصورة انفرادية من خطة العمل الشاملة المشتركة في 8 أيار/مايو 2018، وأعادت فرض عقوبات انفرادية ضد إيران، وهو ما يشكل انتهاكاً لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). إن الولايات المتحدة، وبعد تأكيد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة وعدم مشاركتها في أي من هياكلها أو أنشطتها اللاحقة، لم تعد من المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي فهي غير مؤهلة لتقديم إخطار إلى مجلس الأمن بموجب أحكام القرار 2231 (2015). وبما أن القرار 2231 (2015) و خطة العمل الشاملة المشتركة مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم ولا وجود لأحدهما بدون الآخر، فإن أي طرف ينسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة بمحض إرادته لا يمكن اعتباره دولة مشاركة فيها، وبالتالي لن يكون بمقدوره التحجج بأحكام القرار 2231 (2015) بصفته دولة مشاركة.

وفي الختام، إن مستقبل الشرق الأوسط يمر بمنعطف حرج، و أشكال العدوان الحالية، مثلما نراه في قطاع غزة، يمكن أن تفسح المجال أمام مزيد من عدم الاستقرار والعنف في المنطقة.

المرفق الثالث عشر

بيان من البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته وجهوده القيمة.

لقد أوضح مجلس الأمن في مختلف قراراته السابقة أن قيام إسرائيل بإنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، وهو عقبة رئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. كما أكد مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل لا لبس فيه أنه لن يتم الاعتراف بأي تغييرات في خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي اتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

وتمشيا مع هذا الموقف المشترك الثابت، رفض المجتمع الدولي بشدة، خلال الأشهر القليلة الماضية، الخطط الإسرائيلية غير القانونية لضم أجزاء من الأرض الفلسطينية، وأكد من جديد أنه لا بديل عن حل الدولتين، الذي يظل استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المرجعية المعتمدة دوليا الحل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، تدعو تونس مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة العمل بنشاط ضد التهديد بالضم الذي يلوح في الأفق.

ونؤكد كذلك ضرورة إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووضع حد لاحتلالها غير القانوني الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية وسياساتها وممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من ارتكاب إسرائيل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، فقد تسنى لها الإفلات من العقاب على مر العقود. وهذا أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار تحدي إسرائيل للمجتمع الدولي والنظام القانوني العالمي.

وتشدد تونس على أهمية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ورفع الحصار الجائر المفروض على غزة وإنهاء جميع أشكال التمييز الأخرى والعقاب الجماعي. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود السلطة الفلسطينية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتزايدة نتيجة لاستمرار الاحتلال والتأثير الهائل لجائحة فيروس مرض كورونا.

ونعرب عن تقديرنا العميق للجهود التي تبذلها دوائر العمل الإنساني دعما لاستجابة السلطة الفلسطينية للجائحة. ونؤكد ضرورة تعزيز المساعدة الدولية في هذا الصدد. كما ندعو إلى التعبئة على نطاق أوسع لضمان استمرارية تقديم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عملياتها، بما يحافظ على دورها المهم بوصفها عاملا للاستقرار في المنطقة.

ختاما، تؤكد تونس دعمها الثابت والمبدئي للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرضه، ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحل جميع قضايا الوضع النهائي على أساس قرارات الشرعية الدولية ورؤية

الدولتين ومبادرة السلام العربية. وتشدد تونس أيضا على أن الاحتلال هو المشكلة الحقيقية والسبب الرئيسي لهذا النزاع الذي طال أمده والذي ظلت المنطقة تعاني بسببه من التوتر وعدم الاستقرار، والذي يجب إنهاؤه. ونؤكد في هذا الصدد أن الحقوق الفلسطينية ليست مقيدة زمنيا، وأن الإجراءات والتدابير الإسرائيلية التي تؤثر على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني باطلة ولاغية ولا أثر قانونيا دوليا لها.

وهناك اعتقاد مشترك وعلى نطاق واسع بأن الوضع في الميدان لم يعد مستداما وأنه يجب عكس مسار الاتجاهات السلبية. وعليه، نؤكد ضرورة اتخاذ الإجراءات الجماعية المتضافرة من أجل استئناف مشاركة الأطراف في المفاوضات على أساس الاختصاصات والمعايير المعتمدة دوليا. وفي هذا الصدد، يجب على المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أن تتحمل نصيبها من المسؤولية عن تحقيق شرق أوسط أكثر استقرارا وسلاما.

المرفق الرابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

وأود على غرار الآخرين أن أقول بضع كلمات عن لبنان. وكما قال السيد ملادينوف، فقد تسبب الانفجار المدمر الذي وقع في بيروت في معاناة وضرر هائلين. ونعرب عن تعاطفنا مع جميع الذين تضرروا من هذه المأساة وفقدوا أحباءهم. وتقف المملكة المتحدة إلى جانب الشعب اللبناني في وقت حاجتها هذا. وستساعد حزمة الدعم الإنساني التي نقدمها بقيمة 25 مليون جنيه إسترليني، فضلا عن نشر خبرائنا التقنيين في غضون أيام من الانفجار، في تلبية بعض الاحتياجات الحرجة لأكثر الفئات ضعفا في البلد. وعلاوة على ذلك، سيكمل نشر إحدى سفننا البحرية وهي السفينة HMS Enterprise في 10 آب/أغسطس هذه الجهود. ويعدُّ دعمنا للجيش اللبناني في سعيه للاستجابة للكارثة أمرا بالغ الأهمية أيضا.

وإذ أنتقل إلى موضوع مناقشة اليوم، أود أن أبدأ بالترحيب بإعلان 13 آب/أغسطس على النحو الذي أطلقته السفيرة كيلي كرافت، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية عن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ولا سيما تعليق خطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية. وكما قال رئيس وزراء بلدي ووزير خارجيتها، فهذه خطوة تاريخية تتوخى تطبيع العلاقات بين صديقين عظيمين للمملكة المتحدة.

وما برحت المملكة المتحدة تعرب في مجلس الأمن عن معارضتها الحازمة للضم، إذ أن من شأنه أن يتعارض مع القانون الدولي ويؤدي إلى نتائج عكسية لكفالة تحقيق السلام في المنطقة، علاوة على إلحاق ضرر كبير بآفاق حل الدولتين. ولذلك يحدونا وطيد الأمل في اغتنام هذه اللحظة باعتبارها خطوة نحو المحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، لأنه لا بديل للمحادثات المباشرة في السعي إلى الوصول إلى حل الدولتين والسلام الدائم. ووزير خارجية بلدي موجود في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم لتشجيع كلا الزعيمين على مواصلة الزخم الذي أحدثه هذا الإعلان. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم هذا المسعى.

وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، ما زلنا نشعر بالقلق من اتجاهات سلبية أخرى في الميدان. ولا يزال عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا مرتفعا في جميع أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، تواصل حماس إطلاق الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والصواريخ على إسرائيل. وهذه الأعمال التي تقوم بها حماس غير مقبولة، وندعوها إلى وقفها فورا.

ولا تزال الحالة الراهنة تؤثر تأثيرا مدمرا، لا سيما على السكان الذين يعيشون في غزة. وكما هو الحال دائما، لا يزال الحوار هو السبيل الوحيد لمعالجة هذا الوضع. وندعو إسرائيل إلى رفع القيود المفروضة على التنقل والوصول، والسماح بدخول الوقود إلى القطاع نظرا لأنه أمر حيوي لتشغيل المستشفيات وتوصيل المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. ونشجع بوجه عام السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل على استئناف التعاون على وجه السرعة في جميع الملفات – الأمنية والاقتصادية والمدنية – في هذا الوقت الحرج.

وفي حين أن ظلال الضم قد زالت فيما يبدو، فلا نزال نشعر بالقلق من إمكانية توسيع المستوطنات واستمرار عمليات الهدم وإخلاء السكان الفلسطينيين. ونشعر بالقلق أيضا من استمرار أعمال العنف. وشعرنا بالجزع من سماعنا عن إطلاق النار على فلسطيني أعزل وأصم في نقطة تفتيش مخيم قلنديا في 17 آب/أغسطس. وينبغي عدم استخدام القوة المميتة إلا بوصها ملاذا أخيرا.

وأود أن أختتم بياني بتكرار تأكيد موقف المملكة المتحدة الثابت منذ أمد بعيد إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط. ونؤيد التوصل إلى تسوية تفاوضية تؤدي إلى إسرائيل آمنة تنعم بالسلام، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة، على أساس حدود عام 1967 مع تبادل متفق عليه للأراضي، بحيث تكون القدس عاصمة مشتركة لكلتا الدولتين، فضلا عن التوصل إلى تسوية واقعية وعادلة ومنصفة ومتفق عليها لمسألة اللاجئين. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم هذه الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

البيان الثاني لنائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر الرئيس على إحاطته الموجزة عن آخر المستجدات التي قدمها إلى مجلس الأمن الآن، والتي تتفق معها المملكة المتحدة.

وأود التعليق على بعض أمور أخرى. أولا، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً ثابتاً بالتنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015) الذي أُقرت بموجبه خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015 بهدف منع إيران من تطوير السلاح النووي، وهو أولوية بالنسبة لنا. وبغية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، يجب على إيران استئناف الامتثال النووي دون تأخير.

وتحث المملكة المتحدة إيران، إلى جانب شريكيها الأوروبيين فرنسا وألمانيا، على التعاون العاجل والبنّاء من خلال آلية تسوية المنازعات. وكما أشار وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث في بيانيهم الصادرين في 19 حزيران/يونيه و 20 آب/أغسطس، فإننا لا نؤيد اتخاذ خطوة إلى إعادة فرض الجزاءات في هذا الوقت، لأنه يتعارض مع جهودنا الحالية الرامية إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفيما يتعلق بسؤال زميلي الروسي بشأن الرسالة التي بعثتها الولايات المتحدة في 20 آب/أغسطس والموجز الذي قدمتموه، سيدي الرئيس، أود أن أؤيد الموقف الذي أعربت عنه فرنسا وألمانيا. وترى المملكة المتحدة أن الولايات المتحدة لم تعد مشاركاً في خطة العمل الشاملة المشتركة بعد انسحابها من الاتفاق في 8 أيار/مايو 2018. إن موقفنا فيما يتعلق بفعالية الإخطار الذي أعلنته الولايات المتحدة عملاً بالقرار 2231 (2015) قد تم شرحه بوضوح شديد للرئاسة ولجميع أعضاء المجلس.

وأود أيضاً أن أوضح أننا نشاطر الولايات المتحدة قلقها بشأن انتهاء أجل القيود المفروضة على إيران بشأن الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وكما قال وزراء خارجية مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، قد تكون لانتهاء أجل القيود آثار خطيرة على الأمن الإقليمي نظراً لاستمرار إيران في أنشطة زعزعة الاستقرار. وقد فصّل تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا (S/2020/531)، الذي ناقشه المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/2020/644)، كيف واصلت إيران انتهاكها للمرفق باء من القرار 2231 (2015)،

بما في ذلك من خلال عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة في المنطقة، ونشر القذائف التسيارية وشن الهجمات على جيرانها.

وستواصل المملكة المتحدة إنفاذ القيود المتبقية بصرامة، بما في ذلك ما يتعلق بنشر الأسلحة بإيصالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول المشمولة بقرارات مجلس الأمن الأخرى، والقيود المفروضة على القذائف التسيارية بموجب المرفق باء، وحظر الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، والذي سيظل سارياً حتى عام 2023. ونواصل العمل مع بقية المشاركين في خطة العمل والمجلس من أجل البحث عن سبيل المضي قدماً لمعالجة انتهاء أجل القيود المفروضة على الأسلحة في أكتوبر/تشرين الأول.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر السيد ملادينوف على إحاطته. وكما هو الحال دائماً، فإننا نقدر حياده وفريقه وهم يعملون على معالجة هذا النزاع. ولا تتاح لي الفرصة في كثير من الأحيان لمناقشة أنباء سارة حقاً خلال هذه الجلسات، ويسرني أن أفعل ذلك اليوم.

وكما يعلم العديد من أعضاء المجلس، أعلن الرئيس ترامب في 13 آب/أغسطس اتفاقات إبراهيم، وهي أهم خطوة يتم اجتيازها نحو السلام في الشرق الأوسط منذ أكثر من 25 عاماً. إن هذا الاتفاق التاريخي لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة يعزز السلام في الشرق الأوسط. وهو دليل على الدبلوماسية الجريئة وشجاعة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل في رسم مسار جديد من شأنه أن يطلق العنان للإمكانات الكبيرة للمنطقة.

إن قيادة الرئيس ترامب وبعد نظره، وكذلك رئيس الوزراء نتنياهو وولي العهد محمد بن زايد، قد جعلت هذا الإنجاز الكبير ممكناً. إن فتح علاقات مباشرة بين اثنين من أكثر المجتمعات حيوية وأكثر الاقتصادات تقدما في الشرق الأوسط من شأنه أن يؤدي إلى تحويل المنطقة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار التكنولوجي وإقامة علاقات أوثق بين الشعوب.

وسيفيد التعاون العسكري المباشر المنطقة بأسرها من خلال التصدي للتهديد الذي تشكله أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه. لقد تحدت إيران القانون الدولي لسنوات وحتى اليوم بخرقها حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وبتزويدها الميليشيات والجماعات الإرهابية بالقوة النارية لقتل وتشويه الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي حين لم يُبد أعضاء المجلس حتى الآن استعدادا لمواجهة هذا التهديد اليومي للسلام والأمن، فإن الولايات المتحدة تقف إلى جانب العالم العربي وإسرائيل ونحن نعمل على الإبقاء على حظر الأسلحة المفروض على النظام الإيراني المجرم.

ونؤمن بأن المزيد من الدول العربية والإسلامية ستحذو حذو الإمارات العربية المتحدة وتطبع علاقاتها مع إسرائيل. وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا اليوم، فإن الوزير بومبيو موجود في المنطقة لتشجيع المزيد من الجهود نحو تحقيق السلام، بما في ذلك إجراء مناقشات مع القيادتين الإسرائيلية والإماراتية حول البناء على هذا الإنجاز التاريخي.

أعرف أن القيادة الفلسطينية رفعت صوتها معارضة لهذا الاتفاق، بحجة أنه يهمل الحقوق الفلسطينية. ولكني أود أن أوضح أن هذا الاتفاق لا يُقصد به بأي حال من الأحوال تجاهل الشعب الفلسطيني؛ بل هو في الواقع يفعل العكس تماماً. ونأمل في أن تعطي هذه الخطوة الشجاعة التي اتخذها الإماراتيون القيادة الفلسطينية زخماً إيجابياً للدخول مجددا في مفاوضات مع إسرائيل من أجل إنهاء النزاع. لقد تحقق الكثير من التقدم في تحديد معالم التسوية في السنوات الماضية، حيث تصالح المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون مع بعضهم بعضاً سعياً إلى تحقيق السلام. ويجب أن تواصل الأطراف العمل بروح من حسن النيّة، التي أثمرت السلام بالفعل لملايين الناس في الشرق الأوسط.

إن صنع الدول العربية السلام مع إسرائيل لا يقلل من الحاجة إلى السلام مع الفلسطينيين. وتريد أمريكا أن ترى السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. إن خطة إدارة ترامب للسلام هي شاهد على اهتمام صادق بالمسألة.

وقد استمر لفترة أطول مما ينبغي اتباع نهج تجاه السلام الإسرائيلي – الفلسطيني يكرر المقولات البالية التي تروج لأفكار غير واقعية عفا عليها الزمن بشأن حل الأزمة. وهناك بالطبع تدخل خارجي ملموس، كما هو حال إيران التي تزود بالأسلحة والدعم المالي منظمة حماس الإرهابية التي تحكم قطاع غزة. كما تقوم دول أخرى بدور في إدامة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتستنزف هذه الأنشطة قدرة القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية على العناية الواجبة بالشعب الفلسطيني وتضر باحتمالات السلام والازدهار في المستقبل.

ويجب على المجتمع الدولي أن يستغل الأحداث الإيجابية الأخيرة للخروج من هذه الحلقة وأن يطالب بتغيير عملي في المنطقة. إن حياة ومستقبل الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء تتوقف على ذلك.

وأعتقد أن القيادة الفلسطينية مدينة لشعبها بأن تتطلع إلى الأمام بدلاً من أن تنظر إلى الوراء. وكثيراً ما يكون التغيير صعباً؛ غير أن عجلة الدهر لن تتوقف عن الدوران. ونأمل في أن تتمكن الدول العربية الأخرى من الاستفادة من هذا الاتفاق بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وأن تدعم الفلسطينيين لكي يفعلوا الشيء نفسه.

وفي الختام، أفهم أن العديد من زملائنا في المجلس يعتزمون إثارة مسألة حظر الأسلحة المفروض على جمهورية إيران الإسلامية في كلماتهم اليوم. وإذا فعلوا ذلك، فإنني أشجعهم جميعاً بقوة على أن يشرحوا للشعب الإيراني لماذا يواصلون التمكين لنظام يعاملهم، أي الشعب الإيراني، بوحشية ويسحق حرياتهم وتطلعاتهم. وينبغي أن يشرحوا لأصدقائهم في المنطقة لماذا يُديرون ظهورهم لهم ويتجاهلون شواغلهم المبرَّرة؛ وأن يشرحوا للإسرائيليين والفلسطينيين واليمنيين واللبنانيين والعراقيين والسوريين وجميع مواطني الشرق الأوسط لماذا يظنون أن من الصواب السماح لأكبر دولة راعية للإرهاب في العالم بالحصول على منظومات الأسلحة الحديثة؛ وأن يشرحوا لماذا يريدون تمكين إيران من تقوية حزب الله، وتقوية الحوثيين، وتقوية نظام الأسد؛ وأن يشرحوا لمواطنيهم لماذا عارضوا اتخاذ المجلس إجراء في شكل قرار مباشر لمنع إيران من بيع وشراء الأسلحة – وهو عمل يقوض أمننا جميعاً؛ وأن يشرحوا للعالم لماذا يقدمون الدعم لطهران لمواصلة زرع العنف والفوضى في جميع القارات في حين تنتهك إيران التزاماتها بوضوح. يهمّني أن أعرف، وأنا على يقين من المستمعين اليوم يهمهم أيضا أن يعرفوا.

البيان الثاني للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

اتخذت الولايات المتحدة في 20 آب/أغسطس، الإجراء الوحيد المعقول والمسؤول المتبقي لنا، بعد أن استسلمت غالبية هذه الهيئة لتقاعس لا يمكن تصوره، وتخلت عن شعوب إيران والشرق الأوسط، وشجعت سباق تسلح توسلت دول المنطقة أن يتم تجنبه.

أخبرنا المجلس منذ شهور وشهور أن الرئيس ترامب لن يسمح أبدا لأكبر دولة راعية للإرهاب في العالم بشراء وبيع الطائرات والدبابات والصواريخ وغيرها من أنواع الأسلحة التقليدية بكل حرية. إن بلدان الشرق الأوسط الأكثر دراية بالإرهاب الإيراني ضغطت علينا لكي نواصل الوفاء بالتزامنا.

وذكّرنا الأعضاء بحقنا بموجب القرار 2231 (2015) في إعادة فرض الجزاءات، وعزمنا الراسخ على القيام بذلك في غياب الشجاعة والوضوح الأخلاقي من جانب المجلس. ولا غرابة في وصولنا إلى هنا اليوم. وكما ذكر الوزير بومبيو من مقر الأمم المتحدة الأسبوع الماضي بوضوح تام:

”أميركا لن تشارك في هذا الفشل في القيادة. وأمريكا لن تهادن. وأمريكا ستقود. وتبدأ القيادة بالاعتراف بجمهورية إيران الإسلامية كما هي حقاً: نظام ثيوقراطي وثوري ووحشي لن يسعى طوعاً إلى السلام أو يجعل الحياة أفضل بالنسبة للشعب الإيراني“.

لقد تحدت إيران حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس، وأثارت الصراعات والقتل في جميع أنحاء العالم، وهي تزود الميليشيات والجماعات الإرهابية بالأسلحة. إن التاريخ حافل بالمآسي الناجمة عن استرضاء مثل هذه الأنظمة، التي أبقت شعبها تحت سيطرتها لعقود.

ومع ذلك، لا يمكن أن نخطئ بشأن أين نحن اليوم. وببساطة، فإن روسيا والصين تبتهجان باختلال عمل المجلس وفشله.

إن إيران هي التي تحتفل بنفوذها الجديد على الدول الحرة في العالم.

وحزب الله هو الذي يرحب بإمكانية توفر أسلحة جديدة أقوى لتأجيج حملته الإرهابية.

إن نظام مادورو هو الذي أعرب بالفعل عن سعادته باحتمال تقديم إيران دعما إضافيا له.

إن المتمردين الحوثيين هم الذين يرون المزيد من التعزيز لهجماتهم الوحشية بالفعل على الشعب اليمني.

إن زملاءنا الأوروبيين في المجلس أعربوا سرا عن قلقهم إزاء رفع الجزاءات المفروضة على إيران ولكنهم لم يتخذوا أي إجراءات لمعالجة ذلك القلق.

دعوني أوضح الأمر حقاً. لا نخشى من أن تقف إدارة ترامب في موقف يصحبها فيه القليل من الدول في هذا الشأن، في ضوء الحقيقة التي لا لبس فيها التي توجه أفعالنا. ولا يؤسفني سوى أن أعضاء آخرين في المجلس قد ضلوا طريقهم ويجدون أنفسهم الآن يقفون في صحبة الإرهابيين.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث زاد عدد الإصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بنسبة 40 في المائة تقريبا خلال الأسبوعين الأولين من شهر آب/أغسطس. وقد تحمل نظام الرعاية الصحية الفلسطيني أكثر من طاقته منذ تفشي الجائحة. وأدى غياب حرية حركة المرضى والمعدات الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية إلى إعاقة حسن سير الخدمات الصحية المحلية. وقد أدى نقص الكهرباء حتى إلى تفاقم الحالة. وفي الأسبوع الماضي، اضطرت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة إلى إغلاق أبوابها بعد نفاد الوقود.

وفي هذا السياق، فإننا نناشد المجتمع الدولي بشكل عاجل الاستمرار في تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لكي تتمكن من تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل بشكل وثيق مع بعضها البعض، وأن تنسق مع جهود الإغاثة الدولية لإبطاء الإصابات والسيطرة على انتشار كوفيد-19.

ومع ذلك، فإن هذا ليس الشاغل الوحيد، حيث أننا نشعر بالجزع أيضا جراء تصعيد التوتر في غزة في الشهر الماضي. ولا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، يُقتلون. ومن المرجح أن تتكرر مآسي الماضي إذا لم تتوقف دورة العنف هذه قبل فوات الأوان. وفي الوقت نفسه، في الضفة الغربية، استمر هدم منازل الشعب الفلسطيني. ولا تزال الهجمات التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون تتسبب في سقوط عشرات الضحايا، ولا تزال مصدر قلق أمني كبير.

ولذلك، نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف بالامتناع عن أعمال العنف. وندعو إسرائيل إلى رفع إغلاقها لقطاع غزة كخطوة أولية لحسن النية للحد من استمرار التوترات. ونحث إسرائيل على وقف توسيع المستوطنات، ووقف عمليات الهدم والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية، والسماح للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بتطوير مجتمعاتهم المحلية. وينبغي اتخاذ هذه الإجراءات بما يتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

وترحب فييت نام بالجهود التي تسهم في تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والعلاقات بين بلدان المنطقة. ونعتقد أن التوصل إلى حل عادل ومستدام لعملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال محادثات السلام والحوار بين الأطراف المعنية على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتود فييت نام أن تؤكد مجددا تضامنها ودعمها للنضال العادل للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك حل الدولتين من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش بسلام مع دولة إسرائيل، ضمن الحدود المعترف بها دوليا قبل عام 1967.

البيان الثاني للممثل الدائم لفييت نام، دانغ دينه كوي

آخذ الكلمة لأؤكد من جديد دعمنا الكامل لقيادتكم، سيدي الرئيس.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد المناقشة حاليا، فقد أعربت عن موقفنا بوضوح في رسالتي إلى رئيس المجلس. وهنا، أود أن أكرر النقاط التالية.

يجب التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن العلاقة بين التمتع بالحقوق والوفاء بالالتزامات أمر أساسي في إنفاذ الاتفاقات الدولية.

وتشكل خطة العمل الشاملة المشتركة جزءاً لا يتجزأ من القرار 2231 (2015). وعلى هذا النحو، فإن الاحتجاج بالعملية والإجراءات بموجب القرار 2231 (2015) يجب أن يلي تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويتمثل موقف فييت نام الثابت في دعم التنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015) و خطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار والمفاوضات لإيجاد حلول للخلافات، بما في ذلك استخدام العمليات والإجراءات القائمة بموجب القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، وممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة، وتراجع الثقة، وتصعيد التوترات.

ومن جانبنا، فإن فييت نام على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للحوار والتعاون داخل مجلس الأمن وخارجه من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.